ما بين التنافر الأطلسي والاستثمار فيه

عبد المنعم علي عيسى

لم يكن ما قاله وزير الخارجية النرويجي الأسبق جوناس ستور جديداً، لكنه جاء ليؤكد التسريبات التي سمعنا بها نتيجة اختراق البريد الإلكتروني لوزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون التي تتالت فصولها منذ عام ٢٠١٥، قبيل أن تتوقف في مدى العامين المنصرمين، في مؤشر على أن ما انكشف الغطاء عنه كان يراد له أن ينكشف ليحقق غايات محددة، وعندما أصبحت هذي الأخيرة بالقدر الكافي بات لزاما توقف تلك التسريبات.

أكدت رسائل البريد الإلكتروني لكلينتون أن عدوان الناتو على ليبيا البادئ ربيع العام ٢٠١١ جرى بدوافع لا علاقة لها بالملفن، أما المستور فيقول إن قرار العدوان اتخذ في باريس نيكولا ساركوزي التي كانت تخشى نيات العقيد معمر القذافي الذاهبة نحو صك عملة إفريقية تكون مغطاة بالذهب، لتصبح بديلاً من الفرنك الفرنسي، والخطوة باختصار كما كانت تنظر إليها باريس هي إعلان حرب بكل ما تعنيه الكلمة، قياسا للريع الذي تجنيه فرنسا من اعتماد الفرنك كعملة رسمية في القارة السمراء، هذا الريع كان مهددا بالتبخر إذا ما نجح القذافي في مشروعه، أما المصير الذي لقيه هذا الأخير فكان ضرورة للأولى، أي لنيكولا ساركوزي، لأن بقاءه على قيد الحياة، واحتمال محاكمته، كان يمكن له أن يفضح الكثير وفي الذروة منه التمويل الذي تلقاه ساركوزي من القذافي عشية حملته الانتخابية التي أوصلته للإليزيه العام ٢٠٠٧، في الوقت الذي كان يطمح فيه لتجديد ولايته في عام ٢٠١٢.

نشرت صحيفة «الأندبندنت» البريطانية قبل نحو أسبوع حواراً مطولاً مع وزير الخارجية النرويجي جوناس ستور، وما جاء فيه كثير لكن أهمه هو أن أوسلو، العاصمة النرويجية دائمة الصيت، كانت قد جمعت في أحد فنادقها يوم ٢٧ نيسان ٢٠١١، أي بعد ٥٠ يوماً من بدء التمرد في بنغازي و٤٠ يوماً من بدء عدوان الناتو، وفدين ليبيين الأول يمثل نظام العقيد القذافي ويرأسه محمد إسماعيل، الذراع اليمنى لسيف الإسلام نجل القذافي، والثاني يمثل المعارضة ويرأسه علي زيدان أحد أبرز الشخصيات المعارضة والذي أصبح فيما بعد سقوط نظام القذافي رئيسا للوزراء، في ذلك الاجتماع اتفق الطرفان، وفق رواية ستور، على أن القذافي سيتنحى ويترك السياسة لكن مع الحفاظ على مؤسسات الدولة الليبية في مكانها»، وهو ما تضمنه بيان صدر عن ذلك اللقاء الذي وصفه ستور بأنه كان «عاطفياً»، ثم تحدث بعدها ستور هاتفياً مع سيف الإسلام في طرابلس الغرب للتأكد من أن ما جرى التوافق عليه يحظى بموافقة رأس هرم السلطة في هذي الأخيرة، لكن الخلاف، وفق ستور أيضا، لم يحسم في ذلك الاجتماع حول إذا ما كان ينبغي على القذافي مغادرة البلاد أم بإمكانه البقاء فيها بعد إعلانه ترك السياسة.

يضيف ستور، أنه جرى نقل ما تم التوافق عليه في أوسلو إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وأن هيلاري كلينتون كانت «حريصة» على إتمام الاتفاق لكن شعرت أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يسعيان إلى تغيير النظام بأي ثمن وأن «العقلية في لندن وباريس لم تعط نفسها فرصة للتفكير حقاً في الخيار الدبلوماسي»، وهو ما تأكد سريعاً عبر رفض باريس ولندن للأتفاق، وعليه فقد استمر قصف الناتو لسبعة أشهر تلت ذلك الاتفاق، وفيها نفذت قواته سبعة آلاف غارة على مختلف المواقع الليبية التي لم تكن عملية إسقاط النظام تستلهمها، بمعنى أن فعلاً كهذا الأخير كان يحتاج إلى عدد أقل، بما لا يقاس، من تلك التي نفذتها طائرات الناتو، ما يعني أن الهدف كان هو تدمير بنى الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي قالت عنه موسكو في حينها إنه كان «خديعة» لها، وأن مضامين القرار ١٩٧٣ الصادر عن مجلس الأمن ١٧ آذار ٢٠١١، لم تكن تشرعن ما جرى على الأرض.

ما يمكن استخلاصه من رسائل هيلاري كلينتون وتصريحات جوناس ستور، أمور كثيرة لكن الأبرز منها اثنتان، أولاهما أن أمثولة القيم والمبادئ التي يتحدث عنها الغرب كمحرك أساس لقراراته السياسية التي يتخذها هي كذبة كبيرة، وأن غاية الأمر هي أن المصالح العليا للدول، التي تتماهى أحياناً مع المصالح الشخصية لمن هم في رأس هرم السلطة، هي التي تلعب دور ذلك المحرك، لكن عملية «التسويق» تتطلب دائماً تغليف تلك القرارات بلبوس أخلاقي من شأنه أن يضعها في موقع متناغم مع «حمل الغرب لشعلة الحضارة العالمية» الشعار المعتمد لتعميم السطوة الغربية على هذا العالم، والتي تتطلب في بعض الحالات إسقاط أنظمة واللعب بالجغرافيا بما يخدم عملية استمرار تلك السطوة، وثانيهما أن ثمة تناقضاً من الممكن لمسه على ضفتي الأطلسي تجاه الأزمة الليبية، وعبر لحظة بوضوح سعت موسكو إلى استثماره وصولاً إلى محاولتها توسيع الشرخ الحاصل فيما بين الضفتين، الأمر الذي نسمعه على لسان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لمرتين على الأقل عندما قال إن موسكو تسعى لـ«نخر الأطلسي من الداخل»، وعلى لسان الرئيس الحالي جو بايدن مرة واحدة في غضون شهر واحد من استلامه للسلطة.

هذا التنافر، الذي تسعى موسكو للاستثمار فيه، يبرر الكثير من الأحداث التي تشهدها مناطق ساخنة عدة على امتداد المعمورة ومنها منطقتنا التي تعتبر الأكثر سخونة من باقي نظيراتها، ويبرر أيضاً ديمومة الصراع الذي لا يمكن أن يغيب سعاره إلا بتوافق ما بين الذي ترجح كفته بين المتنافرين، وبين المستثمرين في ذلك التنافر، وما سوى ذلك من حراكات نسمع بها هنا وهناك فهي لا تعدو أن تكون تمريناً على ضفاف «ميدان السبق»، ولا علاقة لها بالنتائج التي سيفضي إليها هذا الأخير.

«الوفاء للمقاومة» أكدت أنه البديل الوطني عن الفوضى التي تتهدد الجميع

دياب: تشكيل الحكومة يبقى الأولوية

رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب (عن الإنترنت – أرشيف)

أشار رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب إلى أنه «بكل أسف، بعد مرور زهاء ثمانية أشهر على استقالة حكومتي، لم تنجح الجهود بتشكيل حكومة جديدة تستكمل ورشة الإصلاحات التي بدأتها حكومتنا بهدف وضع لبنان على سكة الإنقاذ من الواقع المالي والاقتصادي والاجتماعي والمعيشي».

وقفت دياب في بيان أمس الأربعاء نقله موقع «النشرة» اللبناني إلى أن «الأمور تجاوزت حدود المنطق، وتحول تشكيل الحكومة إلى أزمة وطنية، ما أدى ويؤدي إلى تفاقم معاناة «الانتياحات على كل هذا الدوران السياسي المخيف في الحلقة المفرغة بحثاً عن تسويات لم تفلح في تفكيك عقد تشكيل الحكومة».

وأضاف: «وبدل أن يتساعد الجميع في الدفع لتشكيل حكومة جديدة، تصاعدت وتيرة المطالبة بتفعيل الحكومة المستقيلة من جهة مقابل تحذيرات من خرق الدستور من جهة أخرى، في حين صدرت بعض الأصوات التي تتهمنا بالتقاعس عن تصريف الأعمال».

وأشار دياب إلى أن «الجدل القائم حول صلاحيات حكومة تصريف الأعمال يؤكد الحاجة إلى تفسير دستوري يحدد سقف تصريف الأعمال ودور الحكومة المستقيلة في ظل الواقع القائم الناتج عن تأخر تشكيل حكومة جديدة، وإن هذا التفسير هو في عهدة المجلس النيابي الكريم الذي يمتلك حصراً هذا الحق، كما أكد المجلس نفسه سابقاً».

وأضاف: «أما بالنسبة إلى تصريف الأعمال، فإن الحكومة المستقيلة لم تتوان عن القيام بواجباتها في أعلى درجات تصريف الأعمال، ولم تتوقف عجلة العمل الوزاري في جميع الوزارات، وكذلك بالنسبة لرئاسة الحكومة، فالأزمة تتفاقم وتزيد من الضغوط على اللبنانيين، وتكثفي مشاهد المعاناة في مختلف القطاعات، لتأكيد أن الأزمة كبيرة جداً، وتحتاج إلى تقديم المصلحة الوطنية على أي حساب آخر».

وأكد أن «تشكيل الحكومة يبقى أولوية الأولويات، ولا يتقدم عليها أي عمل اليوم، ويجب أن يتعاون كل المعنيين من أجل إنجاز هذه المهمة الوطنية».

تلاه النائب حسن عز الدين، أن «تشكيل الحكومة يمثل البديل الوطني عن الفوضى السائدة حالياً والتي تتهدد الجميع، وذلك بعدما أدرك الشعب خطورة الانهيار الشامل».

وشددت الكتلة على «أهمية تذليل العقبات أمام تشكيل الحكومة رغم النتيجة الصادمة التي نتجت عن اجتماع بعبدا»، معربة عن «الارتياح لنتائج زيارة وفد من الكتلة إلى موسكو في الأيام الماضية، مشيرة إلى أن هذه الزيارة «حققت أهدافها المرجوة وأسست لتثمير ما تم إنجازه لفتح آفاق جديدة لمزيد من الإنجازات، وبطبيعة الحال ستسهم في كبح التدخلات الأميركية في ملفات المنطقة وسياسات الهيمنة».

وقالت إن أن «حكم البلاد يتطلب تعاوناً شفافاً بين الرؤساء ما من شأنه أن يطيل عمر الحكومات، والاعتماد على الدعم الخارجي لا يكفي لإطالة عمر أي حكومة، وبناءً عليه نطلب من الجميع مراعاة أصول الحكم».

وكالات

الرئيس العراقي يتسلم رسالة خطية من أمير قطر

تسلم الرئيس العراقي برهم صالح، أمس الأربعاء، رسالة خطية من أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني تضمنت دعوة رسمية لزيارة الدوحة.

وذكر بيان رئاسي عراقي حسب موقع «روسيا اليوم» أن «صالح استقبل نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني بحضور وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين».

وأضاف: إن «الوزير القطري نقل تحيات أمير قطر للرئيس العراقي وسلمه رسالة خطية من آل ثاني تضمنت دعوة رسمية لزيارة قطر».

وبحث اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيزها خدمة للمصالح المشتركة للشعبين الشقيقين، إضافة إلى تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية ذات العلاقة، وفقاً للبيان.

وقال الرئيس العراقي: إن «أمام دول المنطقة مسؤولية كبيرة في تجاوز الأزمات والتوترات عبر تنسيق الجهود لدعم الحوار والدفع بمسارات الحل السياسي في تسوية المشاكل فيها، والعمل على تثبيت دعائم الاستقرار الإقليمي ومواجهة الإرهاب والفكر المتطرف، ودعم فرص التعاون الاقتصادي والتجاري والتنمية».

وأضاف: إن «ضمان أمن واستقرار العراق وسيادته يمثل مرتكزاً أساسياً ومصلحة مشتركة لأمن واستقرار كل المنطقة ومصالح شعوبها».

من جانبه، أكد الوزير القطري دعم بلاده للعمل المشترك مع الأطراف الإقليمية والدولية لحفظ أمن المنطقة واستقرارها، والتزامها في دعم أمن السياسي في تسوية المشاكل فيها، والعمل على تثبيت دعائم الاستقرار الإقليمي ومواجهة الإرهاب والفكر المتطرف، ودعم فرص التعاون

البحرين لا تصوّت لمصلحة بند يدين الانتهاكات الإسرائيلية في فلسطين!

تجرأت البحرين كأول دولة عربيّة على الخروج عن الإجماع العربي التاريخي بعدم التصويت لمصلحة بند متعلق بإدانة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، في سابقة في تاريخ منافشة الملف الفلسطيني في الأمم المتحدة.

البند الذي نوقش في مجلس حقوق الإنسان أول من أمس الثلاثاء، حظي بموافقة أغلبية ٣٢ دولة من أصل ٤٧، من بينها دول أوروبية لطالما تغيبت عن النقاش. لكن المفاجأة كانت في غياب البحرين، خلافاً لما جرت عليه العادة حتى آخر دورة من دورات المجلس.

معلومات «الميادين» تحدثت عن أن «الموقف البحريني أثار غضب الجانب الفلسطيني الذي لم يتمكن من الحصول على تبرير من بعثة البحرين في جنيف حتى هذا الموقف».

ويذكر أن البحرين كانت قد وقعت في ١٥ أيلول ٢٠٢٠ برفقة الإمارات، اتفاق تطبيع مع «إسرائيل» في البيت الأبيض، ووقعت اتفاق إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع كيان الاحتلال في ١٨ تشرين الأول ٢٠٢٠.

وكالات

الحوثي: لم نتسلم أي مبادرة سلام من السعودية

صنعاء: أحبطنا مئات المخططات الإرهابية التي حركتها الرياض

عبد السلام: وصول المشتقات النفطية غير قابل للمقايضة

ناقلة نفط في ميناء الحديدة (رويترز – أرشيف)

أكد عضو المجلس السياسي الأعلى في اليمن، محمد علي الحوثي، أمس الأربعاء، عبر تلقي جماعة «أنصار الله» أي مبادرة رسمية من السعودية، وأن ما تم هو عبارة عن «دعوة إعلامية فقط»، متهماً المملكة بـ«عدم الجدية في وقف الحرب على اليمن».

الحوثي وفي مقابلة خاصة مع وكالة «سبوتنيك»، قال إنه «أولاً لم تسلم إلينا أي مبادرة رسمية وإنما تم ذلك من خلال إعلان في الإعلام فقط. لو كان هناك جدية في الموضوع لتم إرسالها والحديث حولها، وأيضاً الحديث عن مسألة ما سنُعلن عنه المبادرة، حتى يكون هناك موافقة من الأطراف»، مضيفاً إن طرحها للإعلام من دون تبليغ رسمي «يوحي بأن هناك عدم جدية من السعوديين في أن يتوقفوا عما يقومون به من عدوان على بلدنا».

وشدد الحوثي في السياق، على أننا «مع إيقاف إطلاق النار وإيقاف العدوان وفك الحصار، ولكن ليس إعلامياً. نحن نريد أن تكون هناك مواقف عملية»، داعياً الرياض وواشنطن إلى «وقف العدوان وفك الحصار والجلوس إلى طاولة واحدة للتفاوض».

يذكر أن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود، تحدث الإثنين الماضي، عن طرح بلاده «مبادرة سلام جديدة لإنهاء حرب اليمن»، مشيراً إلى أن «المبادرة السعودية تشمل وقف إطلاق النار في أنحاء اليمن تحت إشراف الأمم المتحدة».

عضو المجلس السياسي لجماعة «أنصار الله» محمد البخيتي، كان قد اعتبر أول من أمس الثلاثاء، أن «المبادرة السعودية هي مبادرة للالتفاف على السلام ونفرض الوصاية على اليمن».

البخيتي أكد أنه «لا يمكن وقف الصراع على حين يدعي أحد أطرافه أنه خارج مسألة ما سنُعلن عنه المبادرة، حتى تريد تضليل الرأي العام العالمي من خلال المبادرة».

بدوره رفض رئيس الوفد الوطني المفاوض في اليمن محمد عبد السلام، مقايضة وصول المشتقات النفطية إلى الشعب اليمني مقابل أي شرط.

وفي تغريدة له على حسابه على «تويتر» أمس، قال عبد السلام إن «وصول المشتقات النفطية والمواد الغذائية والطبية والمواد الأساسية استحقاق إنساني وقانوني للشعب اليمني، غير قابل للمقايضة بأي شروط عسكرية أو سياسية».

وذكر أن تقرير منظمة «الفاو» و«برنامج الأغذية العالمي» كان حذر أول من أمس الثلاثاء من استمرار التحالف السعودي منع وصول الوقود إلى ميناء الحديدة اليمني، كما حذر من أن النقص الحاد في الوقود يجعل حالة الأمن الغذائي الكارثية بالفعل أسوأ بكثير.

شركة النفط اليمنية بصنعاء أكدت بدورها، أن «تحالف العدوان لم يسمح بدخول لتر واحد من المشتقات النفطية إلى اليمن منذ مطلع العام الجاري»، محملةً الأمم المتحدة «كامل المسؤولية عن استمرار أعمال الفرصنة البحرية واحتجاز سفن الوقود».

ميدانياً، قالت وزارة الداخلية في «الحكومة اليمنية» في صنعاء إن «العدوان السعودي وجه جماعاته الإرهابية مثل القاعدة وداعش، بزرع العبوات الناسفة في الأماكن العامة والمؤسسات الخدمية والطرقات».

وأكدت «الوزارة حسب موقع «الميادين» أنها «أحبطت كل مؤامرات العدوان وتمكنا من تحقيق الأمن والاستقرار الذي لم تشهد اليمن له مثيلاً منذ عقود طويلة»، وأضافت: «كشفنا وأحبطنا ٣٠٢ مخطط إرهابي تخريبي كان العدوان قد حرك العملاء والخلايا الإجرامية لتنفيذها في عدد من المحافظات».

و«تم ضبط ٩٧٠٩ عناصر إجرامية تابعة للعدوان ويشمل هذا الرقم عناصر تابعة لما يسمى القاعدة وداعش تنتقي التوجيهات من دول العدوان، وعناصر رصد واغتيالات وزرع عبوات ناسفة وغيرها».

وكان جهاز الأمن والمخابرات اليمني كشف في ٦ آذار، معلومات مهمة في تقرير استخباراتي عن تنظيم القاعدة وعن الهيكل التنظيمي لما يسمى «ولاية مأرب»، ومعلومات وأسماء أكثر من ١٠٠ قيادي وعنصر فيه.

وقال: إن «محافظة مأرب تمثل الشريان الرئيسي لتنظيم القاعدة والذين وجدوا في محافظة البيضاء وخصوصاً منطقة قيفة قبل تطهيرها من الجيش واللجان اليمنية».

وقال نائب وزير الخارجية في الحكومة اليمنية في صنعاء، حسين العزي، حيال تقرير المخابرات حول تنظيم القاعدة في مأرب إنه «فضح بشاعة الموقف الدولي».

وقال الحوثي: إن «تنظيم القاعدة والتكفيريين يدمرون الدول العربية خدمة للعدو الإسرائيلي وأميركا»، مؤكداً أن «واشنطن نشرت عناصر القاعدة في اليمن، وتحكمت بالسياسة الأمنية».

وكالات

كالامار: مسؤول سعودي هددني بالقتل بسبب تحقيقي في مقتل خاشقجي!

دعت مقررة الأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام التعسفي، أنييس كالامار، إلى التعامل بجدية مع تهديد بالقتل تلقته من مسؤول سعودي على خلفية التحقيقات في جريمة مقتل جمال خاشقجي.

وقال نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، فرحان حق: إن مثل هذه التهديدات يجب أن تؤخذ على محمل الجد، إشارة إلى أن السلطات السعودية لم تصدر أي تعقيب فوري.

وقالت كالامار لصحيفة «الغارديان» البريطانية، في مقابلة نشرت أول من أمس الثلاثاء، إن زملاء في الأمم المتحدة أبلغوها في كانون الثاني من عام ٢٠٢٠ أن مسؤولاً سعودياً هدد بـ«التعامل معها»، وهو ما قالت إنه تهديد مبطن، وفهمت هي وآخرون أنه تهديد لحياتها.

ونشرت المقررة السابقة بقضايا القتل خارج القانون ودون محاكمة والقتل الاعتباطي، تقريراً مكوناً من ١٠٠ صفحة تقريباً في حزيران عام ٢٠١٩، خلص إلى أن هناك «دليلاً موثوقاً» بأن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ومسؤولين سعوديين رفيعي المستوى كانوا مسؤولين عن مقتل خاشقجي.

وأخبرت كالامار «الغارديان» أن زملاءها أبلغوها أنهم كانوا شاهدين على التهديدات أثناء اجتماع رفيع المستوى في كانون الثاني من عام ٢٠٢٠ مع دبلوماسيين سعوديين مقيمين في مدينة جنيف السويسرية، ومسؤولين من المملكة كانوا يزورون المدينة، و«فهموا» (التهديدات) على أنها «تهديدات بالقتل»، حسب قولها.

وأشارت المقررة الأممية إلى أن أحد المسؤولين السعوديين ادعى أنه تلقى اتصالات هاتفية من أفراد مستعدين لـ«التعامل معها»، ولم تتمكن CNN من التثبت بشكل مستقل من رواية كالامار.

مفوضية الأمم المتحدة كانت قد اعتبرت في أيلول ٢٠٢٠ أن المحاكمة السعودية في قضية مقتل خاشقجي، «تفتقر للشفافية»، وذلك بعد أن أصدرت النيابة العامة السعودية، عقوبات بالسجن ٢٠ عاماً على ٥ متهمين، وعقوبات بالسجن بين ٧ و١٠ سنوات على ٣ آخرين.

وكانت الإدارة الأميركية الجديدة أصدرت في ٢٦ شباط الماضي نسخة رفعت عنها السرية من تقرير المخابرات الأميركية عن مقتل خاشقجي في ٢٠١٨، حيث أشار التقرير إلى أن ولي العهد السعودي «أجاز العملية في تركيا لاختطاف أو قتل جمال خاشقجي».

وكالات

الوطن
رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
المدير الفني: لارا توما
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
www.alwatan.sy

المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٠٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤
فاكس: ٠٠١١-٢١٣٩٩٢٨
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٦ – تلفاكس: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٧
■ حمص – بناء البلدا/ غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢٠ – فاكس: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٠٤١-٢٣١٢١٨ – فاكس: ٠٤١-٢٣١٢١٨
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٠٤٣-٢٣٢٧٤٥٥ – فاكس: ٠٤٣-٢٣١٣٠٩٠

وزير الخارجية الصيني بدأ من الرياض جولة تشمل ٦ دول

بكين تطلق مبادرة لأمن واستقرار الشرق الأوسط

الوطن – وكالات

كشف مستشار الدولة وزير الخارجية الصيني وانغ يي، عن مبادرة من خمس نقاط لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط. وقال في حديث لوسائل إعلام سعودية من الرياض التي وصلها أمس في إطار جولة شرق أوسطية تشمل ست دول، «ندعو للاحترام المتبادل بين دول الشرق الأوسط».

وأكد وانغ يي أن بلاده تدعو لعدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، مضيفاً: «يجب دعم جهود دول المنطقة لضمان خلوها من الأسلحة النووية». لافتاً إلى أهمية دعم جهود دول المنطقة في ما يتعلق بملفي سورية واليمن.

وزير الخارجية الصيني أعرب عن دعم بلاده للمبادرة السعودية لحل الأزمة في اليمن، معتبراً أنها تعكس جدية الرياض في حل الأزمة اليمنية، معرباً عن أمله بتنفيذ تلك المبادرة في أسرع وقت.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، دعا وانغ يي إلى تحقيق حل الدولتين، مؤكداً أن بلاده ستوجه دعوات إلى شخصيات فلسطينية وإسرائيلية من أجل إجراء حوار في الصين.

وانغ يي كشف عن سعي بكين للتوصل لاتفاقية تجارة حرة مع دول الخليج، مشيراً إلى أن الصين تتعاون مع دول الشرق الأوسط في مجال لقاحات «كورونا».

ووصل وانغ يي إلى الرياض أمس، حيث التقى نظيره السعودي فيصل بن فرحان، وقالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إنه «جرى خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل دعمها وتعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة، إضافة إلى تبادل وجهات النظر حيال القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك».

كما التقى وانغ يي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وبحث معه تطورات الأحداث الإقليمية والدولية والجهود المبذولة بشأنها بما يعزز الأمن والاستقرار.

وتشمل جولة وانغ يي، لقاء مع الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي نايف الحجرف، كما تشمل، وفقاً لوكالة «شينخوا» تركيا، إيران، الإمارات، عُمان، البحرين، وتستمر ما بين ٢٤ و٣٠ آذار الجاري.

واعتبرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية هوا تشونينغ في تصريح لها أول من أمس، أن الجولة التي يقوم بها وانغ يي إلى دول الشرق الأوسط، تعكس اهتمام الصين البالغ بتطوير العلاقات مع دول المنطقة، وتدل على نية الصين الصادقة في تعميق التعاون المتبادل المنفعة مع هذه الدول.

ولفتت هوا تشونينغ إلى أن وانغ يي سيجري تواصلاً استراتيجياً معمقاً مع الدول التي سيزورها، للدفع بتنفيذ التوافقات المهمة بين الرئيس شي جينبينغ وقادة هذه الدول، وتعزيز المواءمة بين المعاينة التنموية الجديدة للصين وبين الاستراتيجيات التنموية المهمة في هذه الدول، ودعم جهود دول المنطقة في مكافحة الجائحة وانعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التعاون في بناء «الحزام والطريق» بجودة عالية، والبحث في سبل التعاون المتبادل المنفعة بين الجانبين، كما ستبادل وانغ يي وجهات النظر مع هذه الدول حول شؤون المنطقة، وخاصة القضايا الساخنة، «بما يسهم بحكمة الصين في صيانة السلام في الشرق الأوسط».

قاذفة الشبح الروسية قادرة على تخطي خطوط الناتو دون أن تكتشف

مجلس الدوما يقر قانوناً يمنح بوتين الحق في الترشح للرئاسة مجدداً

مجلس الدوما الروسي (عن الإنترنت – أرشيف)

اعتمد مجلس الدوما الروسي في القراءة الثالثة مشروع قانون لتنفيذ تعديلات الدستور يمنح من بين أمور أخرى، الحق للرئيس الروسي الحالي، علي تعديلات الدستور الروسي، والتي أيدها ٧٧,٩٢ بالمئة من المواطنين الروس.

على صعيد آخر، أعلن مصدر في الصناعات الدفاعية الروسية أن القاذفة «الشبح» التي يجري تطويرها في روسيا ستكون قادرة على التغلب على الخطوط الأمامية للدفاع الجوي لحلف الناتو، من دون أن تكتشف.

ونقلت وكالة أنباء «نوفوستي» عن المصدر أن خصائص الطائرة المستقبلية والمعروفة بأنها طائرة المدبات الطويلة الواعدة «باك دا»، تم تأكيدها من خلال الاختبارات بالمعدات المعملية.

وقال المصدر بهذا الشأن: «لقد اجتازت النماذج الخاصة وعناصر محددة كاملة السحم للطائرة الناقلة التي يجري العمل على بنائها، سلسلة من الاختبارات المعملية لتقييم مستوى رؤية الرادار لها، وتم تأكيد القيم المنخفضة للغاية لمساحة سطح التشتت الفعال للقاذفة «باك دا»، وقد خُسبت منذ مرحلة التصرك العلمي باستخدام طرق النمذجة الحاسوبية».

وأوضح المصدر أن مستوى التقليل من مساحة سطح التشتت الفعال للجسم الطائر بين درجة عدم رؤيته من الرادارات.

كما لفت إلى أن نصف قطر الكشف عن المقاتلة الروسية المستقبلية «باك دا» بواسطة طائرات الرادار الدورية البعيدة المدى ورادارات المقاتلات سينخفض «عدة مرات قياسية».

وقال المصدر في هذا السياق: «هذا سيسمح للقاذفة الواعدة عند استعمال تكتيكات معينة عدم اكتشافها، والتغلب على خطوط الدفاع الجوي المتقدمة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة، وخطوط الدفاع الجوي المتقدمة لأكثر الدول تقدماً في حلف شمال الأطلسي».

وأشار أيضا إلى أن القاذفة الروسية «باك دا» ستكون قادرة على تنفيذ معظم مهامها الضاربة خارج منطقة الدفاع الجوي، باستخدام أسلحة دقيقة بعيدة المدى وصواريخ مجنحة وفرط صوتية واعدة.

يشار إلى أن القاذفة الجديدة يجري تطويرها من قبل شركة «توبوليف». ومن المفترض أن تدخل الخدمة في عام ٢٠٢٧، ويمكن أن تحل محل القاذفات الروسية الحاملة للصواريخ من طراز «تو – ٩٥ إم إس».

وكالات

أميركا والعالم

وعود سيد البيت الأبيض حبر على ورق

دينا دخل الله

على الرغم من أن الرؤساء الأميركيين يقطعون وعوداً كثيرة أثناء حملاتهم الانتخابية إلا أن معظم هذه الوعود لا ترى النور، فالرئيس الأميركي جو بايدن وعد الأميركيين باتباع سياسة خارجية أكثر دبلوماسية وتعاوناً مع المجتمع الدولي بعد أن ورث تركة كبيرة من المشكلات الداخلية والخارجية، بما فيها حروب عالمية متناثرة لأطراف كلفت الآلاف من الأرواح وتريليونات من الدولارات، لذلك قد يكون من الصعب تغير التصعيد المفاجئ مع كل من روسيا والصين، بعد أن وصف بايدن نظيره الروسي «بالقاتل»، ووجه وزير الخارجية أنتوني بلينكن اتهامات حادة لصين في أول لقاء بين البلدين بعد تسلم بايدن الحكم.

ولعل أفضل مثال على عدم التزام بايدن بوعوده هو ملف إيران النووي، فقد وعد بايدن الشعب الأميركي في حملته الانتخابية بالعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني الذي أبرم في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، ومع مرور أكثر من شهرين على وصول بايدن إلى البيت الأبيض لم نر أي تقدم في هذا الملف، بل إن بايدن أبقى على العقوبات الاقتصادية التي فرضها سلفه ترامب على إيران، لكن لماذا مازالت واشنطن تصر على لغة التصعيد مع إيران وغيرها مع أن هذه الإدارة انتقدت كثيراً سابقتها على سياستها التصعيدية؟!

يبدو أنه من الصعب أن يحصل بايدن على دعم كامل من الكونغرس إذا رغب في العودة إلى الاتفاق النووي، وذلك لانضمام الكثير من الديمقراطيين لصفوف الجمهوريين في مطالبتهم بعدم العودة للاتفاق السابق، وهم لا يرغبون في تطبيق سياسة خارجية أكثر عقلانية مع إيران لأن هذا يظهرهم بمظهر «المتسامحين مع أعداء أميركا»، فهل ستخضع الإدارة الأميركية لصقور الكونغرس أم إنها ستعمل على إنهاء الحروب الخارجية التي أثقلت كاهل دافعي الضرائب الأميركيين؟

أظهر استطلاع للرأي أجري مؤخراً من مؤسسة «يوغوف» و«دا اكونوميست» أن نحو ثلثي الأميركيين، بما فيهم ٨٤ بالمئة من مؤيدي بايدن، يدعمون قيام محادثات مباشرة مع إيران حول برنامجها النووي، حيث يرى الكثيرون أن الحرب مع إيران ستفوض أي جهود تحاول تخليص السياسة الخارجية الأميركية من العسكرة التي تسيطر عليها منذ عقود، فالنحول إلى سياسة أكثر دبلوماسية وعقلانية سيساعد الإدارة الأميركية على توجيه جهود أكبر نحو المشكلات الحياتية التي يعاني منها الشارع الأميركي.

ربما تكون إدارة بايدن قد حولت اهتمامها من الشرق الأوسط إلى آسيا حسب المحللين، ما قد يجعلها تلجأ إلى الإبقاء «على الوضع الراهن» في الشرق الأوسط، أي ملفات إيران وسورية واليمن، ما قد يكون دليلاً كافياً للاعتقاد أن حروب أميركا الشرق أوسطية ستستمر إلى أجل غير مسمى.

قد يكون السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف لنا أن نطلب من واشنطن أن تفي بوعودها بخصوص قضايا ومشكلات تخص العالم وهي لا تفي بوعود تمس حياة شعبها بشكل مباشر؟

وكالات

روحاني: نعود إلى التزاماتنا في الاتفاق النووي بعد رفع الحظر الجائر المفروض علينا

الرئيس الإيراني حسن روحاني (عن الإنترنت – أرشيف)

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن «أعلى مسؤولي في بلادنا صرح بأسلوب تعبير واضح أنه إذا ما عدتم إلى الالتزامات بشكل واقعي وجدي، فسنعود نحن أيضا إلى جميع الالتزامات».

وأضاف روحاني في تصريح له أمس الأربعاء: «لن نفوت ولو دقيقة واحدة لرفع الحظر الجائر عن بلادنا، فكما أكد سماحة قائد الثورة الإسلامية علي خامنئي مراراً، إذا رفعوا الحظر وأصبح واضحاً لنا أن هذا القرار ينفذ على أرض الواقع، فنحن بدورنا سنعود إلى جميع الالتزامات التي وردت بالاتفاق النووي».

ولفت روحاني إلى أن «إيران لن تطرح في الوقت الراهن قضية التعويض عن الخسائر التي تكبدتها بسبب الحظر الظالم، مشيراً إلى أن المسؤولين الإيرانيين سيطرحون هذا الموضوع في الوقت المناسب».

وعلى صعيد آخر، أكد روحاني أن الحكومة ستواصل عملها ليل نهار خلال السبعة عشر أسبوعاً المقبلة حتى نهاية ولايتها، وأضاف: «سنستغل كل الأيام والساعات المتبقية من فترة مهام عملنا لتنمية البلاد وإنجاز المشاريع نصف المنتهية، وكذلك إطلاق مشاريع أخرى تراها ضرورية للبلاد».

على خط موازٍ، رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية، سعيد خطيب زادة، مشروع القرار المناهض لإيران في الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان، معتبراً أن الدول التي تتبنّاه حقوق الدول الأخرى لا يمكنها أن تدافع عن حقوق الإنسان.

ومضى يقول: ينص هذا القرار على تمديد جدول أعمال المقرر الخاص الذي لم تذكر تقاريره مقتل العشرات من الأطفال ومئات المر